الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣٦

الاثنين ، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٢٢ من جدول الأعمال :
الحالة في كمبوتشيا : تقرير الأمين العام ٩٥٥

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ٢٢ من جدول الأعمال

الحالة في كمبوتشيا تقرير الأمين العام

١ - **الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أول المتحدثين في المناقشة السيد كارلوس روموﻻو وزير الخارجية في الفلبين والرئيس الأسبق للجمعية العامة .

٢ - **السيد روميللو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : نبدأ اليوم بحث البند ٢٢ من جدول الأعمال عن الحالة في كمبوتشيا . وقد عدت توا من زيارة رسمية للندن وباريس ، ولكني حرصت على ان أعود الى الجمعية العامة لأنني اعتبر ان هذ الموضوع هاما وحيويا في منطقتنا ، منطقة جنوب شرقي آسيا . ومن المهم ان نذكر بأن هذا البند كان مدرجا بجدول أعمال الجمعية العامة في دورتيها الاخيرتين . وفي كل مناسبة ، فان الجمعية قد اتخذت بأغلبية ساحقة [القرارين ٢٢/٣٤ و6/٣٥] عبرت فيهما عن الأسف العميق للتدخل العسكري في كمبوتشيا بواسطة قوات اجنبية ، ودعت الى الانسحاب الفوري من اراضي كمبوتشيا بما يؤدي الى ممارسة تقرير المصير بواسطة شعب ذلك البلد .

٣ - لماذا لقى هذان القراران التأييد العظيم من هذه الجمعية ؟ . رغم انني سألجأ للتكرار ورغم انني سأضيع على نفسي فرصة الفوز بالجائزة التي خصصتموها - يا سيدي الرئيس - لأكثر المتحدثين ايجازا ، والتي اعتقد انه لن يفوز بها سوى طلبة المدارس ، اسمحوا لي أن اؤكد من جديد أسباب الاجراء الذي اتخذته الجمعية .

٤ - أولا ، ان غزو واحتلال كمبوتشيا بقوات اجنبية ، يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وللمبادىء المقبولة للقانون الدولي . ثانيا ، ان الجمعية لا تسمح بجني ثمرات العدوان السافر . ثالثا ، ان قبول مثل هذا الاجراء ، سيخلق سابقة لها آثار خطيرة على أمن أكثر الدول ضعفاً والتي تشكل أكبر من ثلاثة أرباع العالم . رابعا ، ان السكوت العلني أو المستتر على انتهاك معايير السلوك الدولي ، سيرقى الى مرتبة الموافقة على المبدأ المستبعد واعتباره حقا .

٥ - ولقد مرت سنتان منذ تمت الموافقة على أول هذين القرارين بأغلبية ساحقة من جانب الجمعية العامة ، ومع ذلك فان الموقف في كمبوتشيا لم يتغير ، فقوى العدوان التي غزت كمبوتشيا ما زالت حتى يومنا هذا تحتل بطريقة غير مشروعة ذلك البلد المنكوب في تحد سافر لقرارات الجمعية العامة . وما زال شعب كمبوتشيا محروما من ممارسته الحرة لحقه في تقرير المصير .

٦ - ولقد زعم ان شعب كمبوتشيا ، عن طريق ما سمي « انتخابات عامة حرة » التي جرت في اوائل مايو سنة ١٩٨١ ، قد انتخب نظام الحكم القائم الآن في بنوم بنه ، وهذا امر زائف ،

٧ - فلنسأل اولئك الذين قدموا هذه الحجة بعض الاسئلة . هل يمكن ان يقال بصدق ان شعب كمبوتشيا كان يمكن ان يمارس حقه في الاقتراع مع وجود مائتي الف جندي اجنبي غازي ، وما ينطوي عليه ذلك من تهديد ؟ . أليس من الأدق ان نقول ان ما سمي بالانتخابات في كمبوتشيا قد اخرج اخراجا مسرحيا وذلك لاضفاء صبغة المشروعية على نظام لا يتمتع - في الواقع - باخلاص شعب كمبوتشيا وولائه ؟ .

٨ - من المؤكد ، ان هذه مسائل جدلية . فمحاولة اقناع الجمعية بأن الانتخابات التي جرت في كمبوتشيا كانت حرة دون قيود وبالتالي فانها سليمة ، أمر لا يمكن للجمعية العامة تصديقه بسهولة . ففي الواقع لا يوجد أي أساس للزعم باجراء انتخابات حرة في غيبة مراقبين دوليين محايدين ، وهذا شرط لازم في جو الارهاب السائد في كمبوتشيا . واخلاصا منا للحقائق ، فاننا مضطرون الى ابراز هذه الحقيقة وهي ان شعب كمبوتشيا ، بغض النظر عن آراء نظام بنوم بنه والذين اقاموه ، هو في مرحلة اتخاذ القرار . والدليل الواضح على ذلك ، هو زيادة المقاومة المسلحة لنظام بنوم بنه التي تكبد الغزاة خسائر جسيمة ، وقد بدأت قيادته تظهر علامات ضعف الروح المعنوية كما بدأت قواته تتدهور معنويا .

٩ - والدليل الآخر القوي ، هو استمرار جهود شعب كمبوتشيا الوطني لتكوين ائتلاف وتوحيد قواه في الكفاح المشترك لطرد العدو الاجنبي ، وليس هذا أمر سهل ، ولكنه مهمة صعبة . ويظهر تاريخ الأمم انه في المراحل الاولى من اقامة الدولة فان هناك حروبا محلية ، فلتقرأوا تاريخ الأمم العظيمة مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا والاتحاد السوفياتي ففي المراحل الاولى لم يكن من السهل تكوين ائتلاف ، ولذلك فان علينا ان نتفهم الصعوبات التي نواجهها في تكوين ائتلاف في كمبوتشيا . ان البيان الأخير الذي صدر في سنغافورة عن المجموعات الوطنية الكمبوتشية الرئيسية

Digitized by UNOG Library

التي اعربت عن تصميمها على توحيد صفوفها بغية انهاء الاحتلال الاجنبي المسلح ، هو دليل جديد على هذه الحقيقة .

١٠ ـ ومنذ البداية ، فان المجتمع الدولي عن طريق قراراته شبه الاجماعية ـ وهي دائما كذلك ـ قد سعى الى ايجاد تسوية سلمية في كمبوتشيا ، في حين ان النزاع المسلح لم يهدد الموارد الانتاجية لذلك البلد فحسب ، بل جلب أيضاً معه الموت والبؤس لشعب كمبوتشيا . ورغم ان الموقف الغذائي في كمبوتشيا قد تحسن الى حد كبير ، فإننا لا نستطيع أن نستبعد احتمال حدوث مجاعة أخرى . فليست جميع المساعدات التي تقدم بسخاء على أسس انسانية تجد طريقها الى من يستحقها . ووفقا للتقديرات المبدئية ، فان حوالي ثلاثين في المائة من المساعدات الدولية لكمبوتشيا توجه الى قوات الاحتلال والى فييت نام نفسها .

١١ ـ وفي الواقع ، وحتى بالنسبة للمحتل العسكري ، فان ما تكبده من خسائر في الأرواح والموارد كان كبيراً ، وهي موارد من الصعب أن يوفرها ، وتوجّه بعيدا عن الأعمال الهامة المتمثلة في تعمير وتنمية بلده التي فرقتها الحروب . وقد أشار وفد بلادي في بيانه الذي ألقاه في الجلسة العاشرة للجمعية العامة الى أن الكمبوتشيين ، رغم الظروف الصعبة التي يتعرضون لها ، يعيشون في ظروف أفضل من الفييتناميين . وفي فييت نام ، فان المؤن الغذائية تقل عن الحد الأدنى الذي حددته منظمة الصحة العالمية ، والدليل الحي على ذلك ، هو النداء الموجّه من فييت نام الى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة . ومن غير المحتمل أن تتلقى تلك المساعدة . فسادتها قد خفضوا المعونة الغذائية بنسبة تزيد عن الربع بالمقارنة بالمساعدة السابقة ، مفضلين ارسال معونة عسكرية . ومن الممكن أن تكون فييت نام قد بدأت ، مع الأسف تكتشف اليوم أن المساعدة يمكن أن يكون لها جانبها المظلم : وهو ما يدعونه دافع الكسب الرأسمالي الكريه . ان الفييتناميين يدفعون الآن المزيد لاحتياجاتهم القليلة من الوقود اللازم لأدوات الحرب . وفي ذلك الموقف الذي وجدوا أنفسهم فيه فانهم لا يستطيعون الاعتراض ويجب عليهم رغم أنوفهم أن يدفعوا ثمن مخاطرتهم الطائشة في كمبوتشيا .

١٢ ـ وفي ذلك الاطار ، فان الأفضل هو قبول تسوية سياسية عن طريق التفاوض ، في مراعاة خالصة للصالح الذاتي وللصالح الأوسع لسلام العالم . ولهذا الغرض ، فان المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا قد عقد في نيويورك في تموز/يوليه الماضي بواسطة الأمين العام ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٣٥ . وهي خطوة هامة في السعي نحو ايجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا . ان الاعلان الذي وافق عليه المؤتمر[1] حدد عناصر التوسية الشاملة ، وهي : اتفاق على وقف اطلاق النار ، وانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، في أقصر وقت ممكن ، وذلك تحت اشراف الأمم المتحدة ، واجراء انتخابات حرة في كمبوتشيا تحت اشراف الأمم المتحدة ، واتخاذ ترتيبات ملائمة للحفاظ على النظام والقانون قبل اقامة حكومة جديدة تأتي بعد الانتخابات .

١٣ ـ ومع تسليمنا بدواعي الأمن المشروعة لجميع الدول في المنطقة ، فان المؤتمر رأى من الحيوي والضروري لكمبوتشيا أن تبقى غير منحازة ومحايدة . وعلى جميع الدول داخل المنطقة وخارجها أن تحترم وضع كمبوتشيا كدولة غير منحازة ومحايدة ، وأن تمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية . وقرر المؤتمر أيضا انشاء لجنة مخصصة يوكل اليها ـ من بين أمور أخرى ـ مهمة مساعدة ذلك المؤتمر على ايجاد تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوتشيا .

١٤ ـ وفي حين أن المؤتمر كان المفروض فيه أن يكون بداية لعملية تفاوض تهدف الى ايجاد تسوية سياسية في كمبوتشيا ، الا أن تلك المهمة لم تتم للأسف ، وتحتاج ـ لأسباب نعرفها جميعنا جيدا ـ الى انتظار حدوث تطورات مواتية في المستقبل . ولا يسعنا الا أن نشعر بالسخرية من الحجة القائلة بأنه يجب رفض المؤتمر ومقرراته ، باعتبارها تدخلا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وخاصة حينما يكون أصحاب تلك الحجة هم أولئك الذين تدخلوا بالقوة وبشكل صارخ في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا وكانوا المسؤولين عن خلق الموقف المحرج الذي يواجه المجتمع الدولي .

١٥ ـ ويجب أن نذكّر بأن المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا قد حضرته ٩٣ دولة ـ كدول مشاركة بالكامل أو مراقبة ـ وهي تشكل أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم . وقد تحدث المؤتمر بصوت قوي لا يمكن اسكاته حتى من جانب أولئك الذين قرروا عدم الاستماع اليه ـ وقد أعلن المجتمع الدولي استعداده للتفاوض لانهاء وضع لا يحتمل في كمبوتشيا . ونأمل في أن أولئك الذين اتخذوا موقفا جامدا سوف يكون ردهم ايجابيا ، وذلك استجابة للغالبية العظمى لأعضاء المجتمع الدولي .

١٦ ـ وكانت الاستجابة التي تلقيناها هي مذكرة وزارة الخارجية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . انظر [A/36/561] . وما يسمى بالمبادىء المقدمة في المذكرة ، لا تقدم جديدا الا في أنها تذكر للمرة الأولى بعض المجالات المحتملة للمشكلات مثل المناطق الاقتصادية الخالصة ، والرصيف القاري ، والمشاركة في موارد الطاقة المائية ، ووصول الدول غير الساحلية للبحار . ونحن نعترف أن تلك المجالات تستحق الاهتمام ، ولكن لم يرد في تلك الاقتراحات أي ذكر للموقف في كمبوتشيا والذي يعترف به في كل مكان كعامل رئيسي لاشاعة عدم الاستقرار في المنطقة . واقتراح لاو هو نفس الاقتراح الخاص بمؤتمر اقليمي لدول الهند الصينية ، ولكنه قدّم في ثوب جديد يلائم المناسبة .

١٧ ـ وموقفنا بالنسبة لدعوة دول الهند الصينية لعقد مؤتمر اقليمي معروف جيدا . وقد أعلنت عنه بايضاح في بياني كوزير خارجية الفلبين في حزيران/يونيه ١٩٨١ ، [انظر A/36/338] . ان المؤتمر الاقليمي المقدّم في اقتراحات بنوم بنه غير مقبول : أولا ، لأنه لا يهدف في المقام الأول الى معالجة النزاع في كمبوشيا ، وثانيا ، لأن مثل ذلك النزاع ، باعتراف فييت نام نفسها ، يتعلق بدول داخل الاقليم وكذلك بدول خارجية ، ولذلك فهو لا يشكل الاطار السليم لايجاد تسوية سياسية شاملة ، وثالثا ، لأنه سيكون خارج نطاق الأمم المتحدة ورعايتها .

١٨ ـ وما زال من رأينا أن المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا يتيح أفضل الطرق العملية ، لايجاد تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية . ويجب أن تظل وسائل المفاوضات لذلك النزاع داخل اطار قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، واعلان المؤتمر العالمي الخاص بكمبوتشيا .

١٩ ـ ويلاحظ وفد بلادي بشعور عميق بالقلق الملاحظة الساخرة التي مفادها أن غالبية الأصوات في الجمعية العامة لا قيمة لها في العلاقات الدولية . ذلك هو زعم أولئك الذين يصوتون على قرارات الأمم المتحدة . وما هي حجتهم فيما يتعلق بأغلبية الأصوات وهي بالطبع حجج صبيانية ؟ انهم يزعمون فيما يتعلق بالفصل العنصري ، وفلسطين ، أن الجمعية قد أصدرت قرارات

Digitized by UNOG Library

بأغلبية ساحقة ولم تتوصل الى حل أي من تلك المشكلتين ، وما يتضمن ذلك من أننا لن نستطيع حلهما على الاطلاق . وبهذه الطريقة ، واستناداً الى تلك الحجة ، فان مشكلة كمبوتشيا ستظل معنا الى الأبد .

٢٠ ـ ان وفد بلادي على قناعة بأننا لا يجب أن نسمح بذلك الرأي الخاطىء أن يمر هكذا دون الرد عليه ، لأنه يمس مفهوم الأمم المتحدة ، ويؤكد أن المنظمة العالمية ما هي الا ناد للسادة المهذبين يجتمعون فيه من وقت لآخر لتمضية الوقت ، وان كانت تقع بينهم خصومات في بعض المناسبات . ان هذا غير صحيح ، وسجل الأمم المتحدة يدحض ذلك . اننا نحلم ولكن بشعور قوي بالواقعية . فبعض المشكلات لا توجد لها حلول فورية ، ولكن المحك الحقيقي للأمم المتحدة هو بذل الجهود المستمرة لايجاد الحلول ، حتى لو استغرق ذلك طول حياتنا .

٢١ ـ وعلينا أن نسلم بأن بعض المشكلات القديمة ما زالت موجودة حتى جيلنا الحاضر ولكن الأهم من وجودها هو ألا نخفيها ، والدليل على ذلك أن هذه المشكلات كانت دائما موضع البحث عاما بعد عام ، ونحن لا نرضى عن السلام بديلا ، ونستمد العون من ذخيرتنا بالصبر والمثابرة والحكمة . وباسم السلام نكرر أننا واثقون من النجاح في النهاية .

٢٢ ـ ان مشروع القرار الخاص بالبند ٢٢ من جدول الأعمال والوارد في الوثيقة *A/36/L.3/Rev.1* معروض الآن على الجمعية للنظر فيه . وفي فقرات منطوقة منه ، يهدف مشروع القرار الى أن تصادق الجمعية العامة على اعلان كمبوتشيا الذي يتضمن العناصر الأربعة الأساسية للتفاوض بغية ايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . ان مشروع القرار يهدف أيضا الى الحصول على موافقة الجمعية لعقد اجتماع اللجنة المخصصة خلال هذه الدورة لتتمكن من البدء في عملها . وسيشترك الامين العام في جميع أعمال اللجنة وفقا لما نص عليه الاعلان الخاص بكمبوتشيا .

٢٣ ـ ويجب أن نركز على أن يتجاوز هذا الاعلان الاحتياجات الفورية لوقف اطلاق النار وسحب القوات الأجنبية وممارسة تقرير المصير . انه يتضمن انشاء منطقة سلم على المدى الطويل ، والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا ، لبدء التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع دول المنطقة .

٢٤ ـ وكما قلنا دائما فان قوة الدفع اللازمة لايجاد حل شامل لمشكلة كمبوتشيا ، يمكن أن تؤدي الى نتائج مجدية اذا وافقت جميع الدول الواقعة في جنوب شرقي آسيا والاطراف المعنية على المشاركة في الجهود الرامية لاقرار الاستقرار في المنطقة واستعادة السلام في العالم . ولذلك فنحن نحث فييت نام وأصدقاءها على رؤية الطريق بوضوح والمشاركة والاسهام في المفاوضات لأن ذلك لمصلحتهم ولمصلحة بقية الدول في العالم .

٢٥ ـ اننا جميعا نتطلع الى السلام والاستقرار والتعاون ، لأن عدم وجود الاستقرار في أية منطقة في العالم يؤثر على بقية المناطق ويسهم في الخطر على السلام العالمي . ان حالة عدم الاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا وعدم التمكن من حل هذه المشكلة ، سيظل بمثابة صندوق مملوء بالبارود يمكن أن ينفجر ليحرق بقية العالم .

٢٦ ـ ان الناقوس يدق في آسيا للبشرية جمعاء ، لأنه صحيح اليوم كما كان صحيحا منذ مليون سنة ، انه لا يوجد رجل في جزيرة منعزلة . فاذا ما حال افتقارنا الى الحكمة من استطلاعتنا على العيش معاً فإننا سوف نهلك معا بحماقتنا .

٢٧ ـ ان وفد بلادي يحث الجمعية على أن توافق دون تردد أو تحفظات على مشروع القرار الذي نبحثه اليوم والذي اشترك في تبنيه أكثر من ٣٠ وفداً . وهناك وفود اخرى ستشارك في تبني هذا القرار .

٢٨ ـ **السيد كلستيل** (النمسا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : خلال العامين الماضيين ، قامت الأمم المتحدة في العديد من أجهزتها بمعالجة مكثفة للموقف في كمبوتشيا ، وكانت محقة تماما في ذلك ، لأن مشكلة كمبوتشيا تمس المبادىء الجوهرية للميثاق . ان مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، ومبدأ الحقوق المتساوية ، وحق تقرير المصير بالنسبة للشعوب ، وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، قد تعرضت جميعها لانتهاكات خطيرة . ان شعب كمبوتشيا قد عانى من انتهاكات حقوق الانسان على نحو لا يمكن تصوره ، وهي أمور ينبغي ألا يسمح بتكرارها ، كما تعرض لمجاعات اكتسبت أبعاد الكارثة .

٢٩ ـ ان المجتمع الدولي قد استجاب الى محنة شعب كمبوتشيا بتضامن وتعاطف ، وهذه المشاعر قد ترجمت الى برنامج سريع وفعال للغوث في حالة الطوارىء . ونحن نفهم أن الموقف في كمبوتشيا فيما يتعلق بإمدادات الغذاء وبالمتطلبات الأساسية للمعيشة بالنسبة الى الشعب قد تحسن الى حد كبير نتيجة للجهود الحاسمة التي بذلتها الأمم المتحدة . ونحن نود أن نعرب عن امتناننا لجميع الدول التي أسهمت في ذلك وللمنظمتين الأساسيتين المعنيتين وهما مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة والصليب الاحمر على ما قامتا به من عمليات حيوية للاغاثة . ونحن نأمل في أن هذا الالتزام الانساني ، سوف يتم الاعتراف بضرورته طالما أن الموقف يتطلب ذلك .

٣٠ ـ ولكن الآن وبعد أن أصبحت حياة الملايين من البشر لم تعد مهددة بالفناء ، فان الحاجة الى ايجاد حل للمشكلات السياسية التي ما زالت قائمة قد أصبحت أكثر أهمية . وبالاضافة الى عمليات الاغاثة الانسانية ، فأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولية اعادة الحق الاساسي لشعب كمبوتشيا في تقرير المصير وتحديد مستقبله السياسي بحرية دون اكراه أو تدخل خارجي . وكتعبير ملموس عن هذا الالتزام بالتوصل الى تسوية سياسية عن طريق المفاوضات للموقف في كمبوتشيا ، فان المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا قد عقد في تموز/يوليو ١٩٨١ ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٣٥ .

٣١ ـ ان هذا القرار قد تضمن تفويضا واضحا لهذا المؤتمر بالقيام بتمهيد الطريق من أجل التوصل الى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات لمشكلة كمبوتشيا بمشاركة جميع الأطراف المشتركة في النزاع وغيرها من الأطراف المعنية وذلك كتعبير عن المبدأ الخاص بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . ان مثل هذه التسوية السياسية ، التي تلتزم النمسا تماما بالتوصل اليها ، لن تقتصر نتائجها فقط على وضع حد لمعاناة شعب كمبوتشيا التي لم يسبق لها مثيل ، بل سوف تؤدي أيضا الى اشاعة الاستقرار في الموقف في منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها وضمان تقدم هذه المنطقة نحو السلام والرخاء .

٣٢ ـ وقد أعرب السيد بهر وزير خارجية النمسا ، بوصفه رئيسا

Digitized by UNOG Library

للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، في بيانه الختامي[٢] ، عن أسفنا لعزم بعض أطراف النزاع عدم المشاركة في المؤتمر ؛ وناشد هذه الأطراف أن تشارك بشكل كامل وبناء بقدر الامكان ، في الجهود التي سوف تبذل في المستقبل . ونحن نعتبر أن مشاركة هذه الاطراف في المراحل المقبلة للمؤتمر هي شرط مسبق للتوصل الى تسوية سياسية شاملة . ولكن حتى بالرغم من ذلك ، فان المؤتمر قد قام بعمل قيم ، وفي الاعلان الذي صدر عنه تحددت العناصر الضرورية التي سوف تؤدي في النهاية الى حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا . وتتمثل هذه العناصر ، قبل كل شيء ، في اعادة تأكيد الاستقلال السياسي ، وسلامة أراضي كمبوتشيا ، وحكومة يتم انتخابها في حرية تامة ، وصيانة حقوق الانسان والحريات الأساسية لشعب كمبوتشيا . ولسوف تكون هذه العناصر نبراسا تهتدي به جميع المفاوضات في المستقبل .

٣٣ ـ وبالاضافة الى ذلك ، قرر المؤتمر ان يشكل لجنة مخصصة سوف تبدأ عملها الجوهري دون ابطاء وتعتبر النمسا أن مهمة اللجنة المخصصة تتعلق بعنصرين مختلفين . فسوف يكون عليها أن تضع اقتراحات ملموسة من أجل حل مشكلة كمبوتشيا على أساس قرارات الجمعية العامة والاعلان الصادر عن المؤتمر . ولكن مع ذلك سوف يكون عليها أيضا ـ وربما كان هذا هو الجانب الاكثر أهمية ـ أن تسعى الى اشراك تلك الدول وتلك الأحزاب الداخلية التي لم تشارك في المؤتمر ؛ حتى يمكن البدء في مفاوضات حقيقية تؤدي في النهاية الى اقامة دولة مستقلة وذات سيادة في كمبوتشيا حيث يمكن للشعب أن يعيش في سلام وأمن في ظل حكومة منتخبة بحرية ودون خوف من العودة الى انتهاكات حقوق الانسان وتأثير القوى الخارجية .

٣٤ ـ ان المشكلات خطيرة بالفعل ، اذ يتعلق الامر هنا بمستقبل أمة بل وبالفرصة المتاحة أمام اقليم بأكمله في تحقيق التنمية السليمة والتعايش والتعاون المثمر المتبادل . ان حل مشكلة كمبوتشيا سوف يؤدي أيضا الى تحسين المناخ السياسي الدولي وسوف يقدم دفعة جديدة الى التعاون الدولي من أجل تخفيف حدة التوتر والمواقف التي تؤدي الى المواجهة .

٣٥ ـ وفي الختام ، فانني أود أن أثني على الجهود التي بذلها الامين العام وممثله الخاص السيد ايسافي اللذان كانا خلال ممارستهما لمساعيهما الحميدة على اتصالات وثيقة مع جميع الاطراف المعنية بالمشكلة . ونحن نعبر عن أملنا في أن تستمر هذه الجهود باعتبارها عنصرا مكملا لا غنى عنه للمساعي التي ينهض بها المؤتمر الدولي ولجنته المخصصة .

٣٦ ـ **السيد ثيون** (كمبوتشيا الديمقراطية) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تعالج فيها الجمعية العامة مشكلة كمبوتشيا ، الا ان هذه ليست المرة الثالثة التي تدرس فيها هذه المشكلة في مختلف هيئات الأمم المتحدة . لقد درست في مناسبات عديدة في مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ؛ وآخر مرة درس فيها هذا الموضوع في الفترة من ١٣ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١ في اطار المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا الذي عقد تنفيذا للقرار ٦/٣٥ الصادر عن الجمعية العامة .

٣٧ ـ كانت هذه ثلاث سنوات جرت فيها مناقشات حول الاوجه المختلفة لهذه المشكلة ودار فيها قتال على الجبهات العسكرية والسياسية في كمبوتشيا نفسها ، وكذلك في المحافل الدولية ، وتأكدت خلالها للعالم رغم حملات الكذب والتزييف وتشويه الحقائق التي يقوم بها دون هوادة التوسعيون الفييتناميون وأنصارهم ، الحقائق الثابتة التالية :

٣٨ ـ أولا ـ أن التوسعيين في هانوي قد أخفقوا تماما في عملية الحرب الخاطفة التي كانت ترمي الى تحقيق انتصار سريع على قوات كمبوتشيا الديمقراطية ، ومن ثم وضع العالم أمام الأمر الواقع . كما فشلت جميع المحاولات التي ترمي الى اضفاء الطابع « الخميري » على الحرب وعلى الادارة في بنوم بنه . لقد تورط في كمبوتشيا ٢٥٠ ألفا من الجنود و٥٠ ألفا من العاملين المدنيين الفييتناميين ، وأصبحوا في موقف حرج . ورغم « انتخاباتهم » الكاذبة « والدستور » المزعوم فان النظام القائم في بنوم بنه لن يكون سوى ظل لقوات الاحتلال الفييتنامية .

٣٩ ـ ثانيا ـ وعلى الصعيد الدولي ، فلا حاجة الى تبيان عزل جمهورية فييت نام الاشتراكية ، حيث أن المجتمع الدولي قد كشف وأدان الاستراتيجية التي تتبعها فييت نام منذ نصف قرن لاقامة « اتحاد الهند الصينية » والتوسع الاقليمي الذي ينشده قادة هانوي ، وهي استراتيجية تندرج تحت الاستراتيجية التوسعية السوفياتية الشاملة . ومن خلال أعمالها وولائها بما في ذلك وضع قاعدتي دانانغ وكامرانه العسكريتين تحت تصرف التوسعيين الشموليين فقد بينت هانوي ، أنها عملية لهؤلاء التوسعيين الشموليين في جنوب شرقي آسيا . ونحن جميعا ندرك أن التوسعيين في هانوي يشكلون تهديدا مستمرا للسلم والاستقرار والأمن في المنطقة ، وعائقا يحول دون انشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

٤٠ ـ ثالثا ـ وحتى في فييت نام نفسها ، فان سياسة التوسع وحرب العدوان ضد كمبوتشيا قد نددت بها واستنكرها الشعب الفييتنامي الذي يعيش في ظروف أقسى من تلك التي عرفها قبل التحرر ولا تزال هذه الظروف في تدهور مستمر . ولا يزال الكفاح الشعبي المسلح ، القائم في جنوب فييت نام وعلى الهضاب العليا في وسط فييت نام ، يتصاعد ضد سلطات هانوي . والحالة الاقتصادية آخذة في التدهور لأن الموارد الطبيعية والمادية والبشرية تستغل جميعها لغزو واحتلال كمبوتشيا ، حيث اصبحت المعونة الانسانية الدولية التي تقدم الى كمبوتشيا ، غير كافية . هذا بالاضافة الى الخلافات السياسية بين قادة هانوي التي تتفاقم يوما بعد يوم . كما أن المساعدة السوفياتية التي تتجاوز ستة ملايين دولار أمريكي يوميا أصبحت غير قادرة على تحسين الموقف .

٤١ ـ وازاء اضمحلال القوات الفييتنامية وعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل العديدة ، فان موقف كفاح شعب كمبوتشيا من أجل البقاء الوطني يتعزز باستمرار .

٤٢ ـ وقد أثبتت هذه السنوات الثلاث من الكفاح الحاسم والصارم ، وأكدت من جديد ، ان ارادة شعب كمبوتشيا الحاسمة سوف تنتصر في النهاية في تحقيق الحياة الحرة والمستقلة ، والحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه وكيانه الوطني وكرامته وفي تقرير مصيره في حرية تامة .

٤٣ ـ ان اتحاد جميع القوى الوطنية ضد الغزاة الفييتناميين يزداد قوة في الداخل والخارج ، كما يتدعم اقتناع شعب كمبوتشيا وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية بأن استمرار التطبيق السليم للسياسة الاستراتيجية الجديدة والبرنامج السياسي للجبهة الوطنية الديمقراطية للاتحاد الوطني العظيم لكمبوتشيا ، هو الآن وسوف يبقى العنصر الأساسي من أجل استعادة الاستقلال الوطني والسيادة

Digitized by UNOG Library

والدفاع عنها . ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية تودّ أن تجدد هنا عزمها على مواصلة العمل دون هوادة لاقامة اتحاد وطني قوي ودائم لأنها تعمل بصدق وبإيمان راسخ ، وهذا هو الطريق الوحيد لبقاء شعبنا على قيد الحياة .

٤٤ ـ ان هذه السنوات الثلاث من الكفاح ، قد دعمتها المساعدة المتواصلة من المجتمع الدولي الذي أصبح يتفهم اكثر فأكثر الدور الهام لكفاح الشعب الكمبوتشي ولحكومته الديمقراطية ضد التوسع الفييتنامي في الدفاع عن السلم والأمن الاقليمي والدولي . أن هذا الكفاح يمثل احدى المعوقات الأساسية التي تمنع حتى اليوم التوسعيين الفييتناميين والسوفياتيين من اكتساح جنوب شرقي آسيا وأجزاء أخرى من العالم .

٤٥ ـ ان نتائج الكفاح في الميدان والمناقشات المختلفة هنا وفي أماكن اخرى ، قد أظهرت الطبيعة الحقيقية للحرب في كمبوتشيا التي تعتبر حرب اعتداء وقتل جماعي تشنها القوات الفييتنامية ضد كمبوتشيا الديمقراطية وشعبها ؛ فهي ليست حربا مدنية أو حربا لانتصار أية ايديولوجية وانما هي حرب تهدد بقاء شعب وأمة بأسرها . أنها تواجه عزيمة الشعب الكمبوتشي على الاستقلال ومعارضة سياسة السيطرة والتوسع التي تتبعها هانوي والتي ترمي الى ابتلاع كمبوتشيا مهما كان الثمن ، كما نجحت في ابتلاع لاوس وضمها الى اتحاد الهند الصينية الذي يطلقون عليه اليوم عبارة مجموعة بلدان الهند الصينية .

٤٦ ـ ان هذه الحقيقة تبين الطبيعة الحقيقية لمشكلة كمبوتشيا التي ليست هي مشكلة القضاء على الاستعمار أو مشكلة اقليم تحت الوصاية ، ولكنها كما ورد في الفقرة (٣) من اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

« هي مشكلة ناتجة عن انتهاك مبادىء احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها ، وعدم جواز استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية »[1] .

٤٧ ـ ان جميع البلدان المحبة للسلام والعدالة ، مهتمة بمشكلة كمبوتشيا كما يهمها الحفاظ على استقلالها وسيادتها الوطنية والدفاع عن مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وعدم الانحياز والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية . ان هذا الاهتمام المشروع والاعتداء الفييتنامي على كمبوتشيا والاعتداء السوفياتي على أفغانستان ، تندرج جميعها في اطار الاستراتيجية الشاملة للتوسع والهيمنة على العالم وتؤكد الطابع الدولي لمشكلة كمبوتشيا . وقد أخفقت جميع محاولات المعتدين لانكار مشكلة كمبوتشيا أو محاولتهم تحويلها الى مشكلة اقليمية .

٤٨ ـ ان هذه السنوات الثلاث التي شهدت ما حققه شعب كمبوتشيا وكثير من أصدقاؤه في العالم من نجاح ، قد صحبتها أيضا ثلاث سنوات من الهدم والآلام والمآسي التي ارتكبها الغزاة الفييتناميون في جميع انحاء البلاد والتي تأثرت بها كل عائلة كمبوتشية ، وذلك بتقتيل سكان قرى بأثرها ، وفرض المجاعات عمداً كوسيلة للإبادة ، واستخدام الغزاة للاسلحة الكيماوية السامة . ان جميع هذه المآسي التي لم يشهد لها تاريخ كمبوتشيا مثيلا ، قد دامت طويلا ، وقد آن الأوان لأن تتوقف هذه الحرب الفييتنامية حتى يتمكن شعب كمبوتشيا في النهاية ، على غرار جميع شعوب العالم ، من أن يعيش حرا مستقلا سالما داخل أراضيه وحدوده وأن يكرس جهوده لتحقيق التنمية والرخاء ، وأن يتعاون مع جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم . غير ان شعب كمبوتشيا الذي ورث حضارة على مدى العصور كما تشهد بذلك مآثر انغكور البديعة والتي أصبحت تراثا للبشرية جمعاء ، يرفض ان يعيش تحت سيطرة المحتلين الأجانب مهما كانوا .

٤٩ ـ واعتمادا على هذه الآمال العميقة والمشروعة ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد اقترحت ، في مناسبات عديدة ، ايجاد حل سلمي عادل ودائم يقوم على ثلاث نقاط وهي : أولا ، الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الفييتنامية العسكرية والمدنية من كمبوتشيا . ثانيا ، تنظيم انتخابات عامة وحرة تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة . ثالثا ، اعطاء ضمانات من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة لضمان وجود كمبوتشيا حرة موحدة مستقلة مسالمة محايدة وغير منحازة .

٥٠ ـ ان هذه الاقتراحات المعقولة تلقى تأييداً من جميع الشعوب والبلدان المحبة للسلم والأمن والعدالة لأنها مطابقة لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وعدم الانحياز ، كما عبرت عن ذلك الأغلبية الساحقة التي صوتت مؤيدة للقرارين ٢٢/٣٤ و٦/٣٥ الصادرين عن الجمعية العامة . ان اعلان المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا قد أكد في فقرته السادسة عن :

« يقينه بأن انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا واعادة الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لهذا البلد والمحافظة عليها والتزام جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، تشكل العناصر الأساسية لأي حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا »[1] .

٥١ ـ ومن ناحية أخرى فلقد قرر المؤتمر انشاء لجنة خاصة لمساعدته في ايجاد حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا طبقا لقرار الجمعية العامة ٦/٣٥ وان تكون بمثابة هيئة استشارية لدى الأمين العام .

٥٢ ـ ومن بين العناصر الثلاثة الرئيسية المذكورة أعلاه ، فان انسحاب جميع القوات الفييتنامية من كمبوتشيا ـ وأؤكد على عبارة جميع القوات الفييتنامية من كمبوتشيا ـ هو الشرط الأساسي لحل المشكلة . أن مشكلة كمبوتشيا هي أولا مشكلة بين معتدي ، ومعتدى عليه ، ولا يمكن حلها الا بتوقف الاعتداء والانسحاب الكامل للمعتدي . ان المفاوضات التي يمكن أن تجرى من اجل تحقيق هذا الانسحاب ، لا يمكن أن تبدأ الا من جانب طرفي النزاع وهما من ناحية جمهورية فييت نام الاشتراكية وهي الطرف المعتدي ومن ناحية أخرى كمبوتشيا الديمقراطية وهي الضحية .

٥٣ ـ ليست هناك واقعية على الاطلاق في نظام بنوم بنه ، وليس هو طرفا في النزاع بأية طريقة ، وذلك للاسباب الآتية :

٥٤ ـ أولا ، لقد أنشأ الغزاة الفييتناميون هذا النظام ، وزعماؤه المزعومون ليسوا الا وافدين من شمال فييت نام ، على دبابات من صنع روسي . وقد جيء بهؤلاء الزعماء المزعومين الى هانوي بفعل الفييت منه في عام ١٩٥٤ . ومنذ ذلك الحين ـ بعد اتفاقات جنيف ـ تربوا ، وتشبعوا وتعلموا روح الاستراتيجية الفييتنامية الخاصة « باتحاد الهند الصينية » . وقد أصبحوا فعلا روحا وجسدا ، الأداة المطيعة للتوسعيين الفييتناميين في هانوي .

٥٥ ـ ثانيا ، في المناطق التي كانت قد احتلتها من قبل قوات فييت نام يقرر كل الامور خمسون ألفا من المدنيين الفييتناميين ، الذين وضعوا تحت قيادة لودوك ثو ، وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في سايغون بفييت نام . أما العدد القليل من

Digitized by UNOG Library

الكمبوتشيين ، فانهم ـ مقابل المساعدة الانسانية الدولية التي حولها الجيش الفييتنامي ـ لا يستخدمون إلا كستار من الدخان للتضليل . وحتى على مستوى الدعاية ، فان وكالة الأنباء الفييتنامية هي التي تنشر الاخبار تحت اسم قسم الصحافة المزعوم في نظام بنوم بنه .

٥٦ ـ ثالثا ، ان ما يسمى الحزب الثوري الشعبي لكمبوتشيا ، الذي انشىء لأغراض انتهازية بحتة ، ليس الا مجرد فرع للحزب الشيوعي للهند الصينية ، الذي أصبح فيما بعد حزب فييت نام الشيوعي ـ وذلك للاعداد لاستيعاب اتحاد الهند الصينية الفييتنامي ، تماما مثلما انشىء الحزب الشعبي الثوري للاو في عام ١٩٥١ ، وهو فرع للحزب الشيوعي الفييتنامي في لاو ؛ ان هذين الحزبين المزعومين يقعا تحت الادارة الفعلية للمكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفييتنامي .

٥٧ ـ رابعا وأخيرا ، أن الانتخابات والدستور الصوريين لم يغيرا شيئا على الاطلاق من طبيعة هذا الحزب « الشبح » ولا النظام ، الذي لا يعدو الا أن يكون ظلا للقوات الفييتنامية المحتلة . وهذا شيء معروف تماما . وفي هذا الخصوص ، أعلن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في بيانهم المشترك المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ انظر [A/36/339] ، ما يلي : « ... ان هذه ... الانتخابات المزعومة لم تكن محاولة يائسة لاضفاء بعض مظاهر الشرعية على النظام الذي أنشأه الفييتناميون في كمبوتشيا » . وقد أكدوا دون مواربة على أن هذه الانتخابات المزورة لم تكن تعبيرا حقيقيا صادقا عن الارادة الحرة للشعب الكمبوتشي ، لأنها أجريت في جو أظلمه وجود ٢٠٠ ألف جندي فييتنامي . وقد أعاد الوزراء تأكيد اقتناعهم الثابت بأنه « ما دامت قوات الاحتلال الأجنبية موجودة في كمبوتشيا ، فان شعب كمبوتشيا لا يستطيع الدفاع عن مصالحه الوطنية ، واقامة حكومة من اختياره وانتخاب زعمائه وقادته بحرية » .

٥٨ ـ وقد نصت الفقرة السابعة من بيان المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ، بوضوح تام ، على أنه « ... ما دام التدخل الاجنبي المسلح مستمرا ، وما دامت القوات الاجنبية لم تنسحب من كمبوتشيا ... فانه من المتعذر على شعب كمبوتشيا أن يعبر عن ارادته في انتخابات حرة »[1] .

٥٩ ـ ومن الواضح أنه بعد الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية وللمدنيين الفييتناميين ، فان هذا النظام وذلك الحزب سوف يتلاشيان بكل بساطة مع أسيادهما .

٦٠ ـ ان قراري الجمعية العامة ٢٢/٣٤ و٦/٣٥ واعلان المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ، التي أيدها ثلثا الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، قد نعتها التوسعيون في هانوي « بعدم الشرعية » واتهموها بتشويه الوضع في كمبوتشيا وجنوب شرقي آسيا ، كما وصفت جميع الدول الاعضاء ، التي صوتت لصالح القرارين بأنها « الأغلبية المضللة » . وبالنسبة لهانوي فان الذين يؤيدون سياستها العدوانية والتوسعية ، وأولئك الذين يساندون قانون الغاب الذي جعلت منه قانونها ، هؤلاء فقط هم الذين يفترض فيهم أنهم يحبون السلام والعدل ويستحقون ثناءها . وعلى النقيض من ذلك ، فان الأغلبية الساحقة من الأفراد والدول ، وبعبارة اخرى جميع هؤلاء الذيم يعارضون خططها التوسعية ـ أي يعارضون « اتحادها الهندي الصيني » وغزوها واحتلالها لكمبوتشيا ـ يتهمون بأنهم امبرياليون ورجعيون . حقيقة أن لقطاع الطرق منطقهم الخاص ، وحديثهم الخاص . وهما لا يوجدان في أي مكان في كتب قواعد السلوك للعالم المتحضر بين الدول التي تحترم ميثاق الامم المتحدة .

٦١ ـ وقد ذكر توسعيو هانوي ـ في محاولة تبرير عدوانهم على كمبوتشيا ، ورفضهم سحب كل قواتهم منها ـ أولا الدعوة المزعومة التي يدعون أنها وجهت اليهم من قبل شعب كمبوتشيا لتحريره . ولكن الواقع هو أن المعاهدة المزعومة ، التي تدعّي هذه الدعوة ، لم تظهر إلى الوجود إلا في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وهو تاريخ يأتي بعد تاريخ وقوع الغزو بشهر ونصف . وبما أن هذه الحجة قد رفضها المجتمع الدولي ، وهي تتناقض مع الحقائق الثابتة ، عندئذ أخرجوا التهديد الصيني ، محاولين الصاق مساوئهم بالغير ، بينما هم الذين ارتكبوها ، وما زالوا يرتكبونها . وسرعان ما كشف المجتمع هذا المثال من الخبث الخالص . فمن جهة . ظهر له بوضوح أنه كلما أشار التوسعيون الفييتناميون الى التهديدالصيني المفترض قدومه من الشمال ، كلما شددوا غزوهم لكمبوتشيا واندفاعهم التوسعي نحو بلدان الجنوب . ومن جهة أخرى أكد المجتمع الدولي على أن الحجة الفييتنامية مماثلة للحجة التي تذرع بها أولئك الذين غزوا أفغانستان لتبرير احتلالهم العسكري لها حتى تبطل التهديدات الخارجية .

٦٢ ـ لقد أظهرت لنا خبرة الماضي المريرة أن استخدام القوة كان دائما هو المرجع الرئيسي للتوسعيين من هانوي في محاولاتهم تحقيق أهداف وضعوها لاستراتيجيهم الخاصة « باتحاد الهند الصينية » وبالتوسع في جنوب شرقي آسيا . ولن يجبر التوسعيون في هانوي على سحب كل قواتهم من كمبوتشيا واحترام مطالب المجتمع الدولي الا عندما يلحق ـ بتوحيد كل قواته الوطنية ـ هزائم أقسى على الجبهتين العسكرية والسياسية ، وعندما تمارس جميع البلدان المحبة للسلام والعدل في العالم ضغطا اقتصاديا ودبلوماسيا ، بطريقة لا قبل للفييتناميين على تحملها . لقد أظهرت خبرة الماضي ودروسه المريرة أنه من الخطر القاتل قبول تنازلات لصالح التوسعيين في هانوي على أمل أن يصبحوا أكثر مرونة . وبالنسبة لهؤلاء التوسعيين فان المفاوضات ليست الا فرصا لتنفيذ تكتيكات تسويفية لبث الفرقة في صفوف من يفاوضونهم والحصول على ما لم يتسطيعوا الحصول عليه بقوة السلاح .

٦٣ ـ وفي الوقت الراهن ، لا يزال شعب كمبوتشيا يعاني بمرارة بسبب ذلك . والحقيقة ، أنه بينما تبذل الجهود لمحاولة جعل التوسعيين في هانوي أكثر تعقلا ، وللحصول « بهدوء » وعن طريق اللطف ، على الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، فان هانوي قد ادخلت بالفعل في خرائطها الجديدة كل ما يسمى بمنطقة « منقار البطة » في فييت نام . وعلاوة على ذلك فان فييت نام قد أرسلت بالفعل الى كمبوتشيا نصف مليون فييتنامي لاقامة مستعمرات في الاقاليم الشرقية من كمبوتشيا ، بعد أن طردت الفلاحين الكمبوتشيين من أراضيهم . ان النية المعقودة هي أنه بعد أن يجبر الفييتناميون على سحب كل قواتهم من كمبوتشيا ، فانهم يستطيعون تقديم هذا الامر الواقع لوجود رعاياهم الفييتناميين في كمبوتشيا ، واستخدامهم عندئذ ضمن الناخبين عند اجراء الانتخابات العامة التي تشرف عليها منظمة الامم المتحدة .

٦٤ ـ والى حين أن ينسحب التوسعيون الفييتناميون من كمبوتشيا ويحترمون القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ، فانه ليس أمام شعب كمبوتشيا وجيشه الوطني وحكومته سوى مواصلة الكفاح على جميع الجبهات العسكرية والسياسية والدبلوماسية ، مع بذل جميع الجهود لتطوير طاقاتهم للكفاح في الميدان . اننا نناشد جميع الدول والشعوب المحبة للأمن والسلام أن

Digitized by UNOG Library

تزيد مساعداتها لكفاحنا ، ونطلب منها ان تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يعرقل تنمية القوات العسكرية في الميدان ، ذلك أنه اذا توقف هذا الكفاح فان مناقشتنا هذه لن يكون لها أي مبرر لأن التوسعيين الفييتناميين سوف يكونون قد حققوا أمرا واقعا في الميدان من جراء غزوهم لكمبوتشيا .

٦٥ ـ وبعد الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الفييتنامية العسكرية والمدنية ، سيكون على الشعب الكمبوتشي أن ينظم نفسه لممارسة حقه المقدس في أن يختار بنفسه مستقبله وحكومته عن طريق انتخابات عامة وحرة بالاقتراع المباشر السري ، دون أي ضغط يمارس من أية قوات أجنبية أو غيرها . ورغم أن ممارسة هذا الحق السيادي مشكلة داخلية لشعب كمبوتشيا ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، اعرابا منها عن اخلاصها وحسن نيتها ، قد سلمت بمحض ارادتها بأن تجرى هذه الانتخابات تحت الرقابة الكاملة والوحيدة لمنظمة الأمم المتحدة . وقد أخذت على نفسها ، في مناسبات متعددة ، الالتزام بأن تجرى هذه الانتخابات في جو من الوحدة الوطنية ، وأن يكون هدفها الوحيد ضمان بقاء الأمة على قيد الحياة والدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية المستعادة . وتؤكد حكومة كمبوتشيا الديمقراطية من جديد أنها ستحترم نتائج هذه الانتخابات المخلصة ، وأنه نظرا للوضع السياسي والجغرافي لكمبوتشيا ومن أجل بقائها ، فان كمبوتشيا لا يمكنها أن تقيم الا نظاما برلمانيا تحرريا لن يعمل على تشييد الاشتراكية أو الشيوعية .

٦٦ ـ اننا نكرر أن الوحدة الحقيقية لجميع القوى الوطنية هي العنصر الأساسي لوقف الحرب الدائرة وضمان دوام كمبوتشيا كأمة مستقلة ذات كيان وطني . ولن تحيد حكومة كمبوتشيا الديمقراطية عن هذا النهج الحيوي ، سواء حاليا أو بعد التحرير أو أثناء اعادة البناء الوطني والتي تحتاج كمبوتشيا من أجل تحقيقه الى مساعدة وتعاون جميع بلدان العالم في جميع الميادين على أساس من المساواة وتبادل المصالح .

٦٧ ـ اننا نود أن نؤكد من جديد أنه بعد التحرر من الاحتلال الفييتنامي ، فان الطريق الوحيد لبقاء كمبوتشيا كأمة بين الأمم هو أن تظل مستقلة وموحدة ومسالمة وغير منحازة وخالية من أية قواعد عسكرية أجنبية على أساس ضمانات من منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . ولذلك ، فاننا قد استقبلنا بترحيب الفقرتين ١١ و١٢ من اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

٦٨ ـ بالنسبة للشعب الفييتنامي وفييت نام ذاتها ، فان شعب كمبوتشيا وحكومته التي سيختارها بحرية ، لن يشعرا بأية ضغينة أو حقد ولن يطالبا بتعويضات عن أضرار الحرب بعد الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا . انهما عازمان على أن يعيشا في سلام ووئام مع جارتهما الشرقية ، ومع جميع جيرانهما في المنطقة .

٦٩ ـ ان الجمعية العامة سوف تعالج في هذه المناقشة مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* . ويود وفد بلادي أن يكرر بهذه المناسبة جزيل شكره لجميع البلدان التي تبنت هذا المشروع ومن بينها ، على وجه الخصوص ، البلدان الخمسة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي لم تدخر أي جهد من أجل التوصل الى حل سلمي للمشكلة الكمبوتشية بكاملها ، والذي نصت عليه الفقرة ٨ من اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا « باعتباره أمرا أساسيا من أجل اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا »[1] .

٧٠ ـ ان شعب كمبوتشيا وحكومته الشرعية ، اليوم وغدا ، لن ينسيا هذه الجهود المبذولة في اطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء عدم الانحياز من أجل استعادة استقلال وسيادة وسلامة كمبوتشيا ، وسيظلان على مستوى ثقتها وتضامنها .

٧١ ـ كما يود وفد بلادي أن يعرب عن شكره الجزيل للسيد فيليبالد باهر وزير خارجية النمسا الذي تفضل برئاسة المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وقاد أعماله الى النجاح الذي نعرفه جميعا . كما أننا نجدد تقديرنا وشكرنا للأمين العام للجهود المتواصلة التي يبذلها من أجل تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والدعوة الى عقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

٧٢ ـ ان مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* يندرج في اطار القرارين ٢٢/٣٤ و٦/٣٥ ، ويقضي مشروع القرار هنا بأن تصادق الجمعية العامة على الاعلان[1] والقرار[3] الصادرين عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ان جميع هذه الوثائق تضع الاطار لايجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا طبقا للميثاق وفي اطار منظمة الأمم المتحدة .

٧٣ ـ اننا نناشد جميع الدول الأعضاء في المنظمة ، الحريصة على احترام الميثاق وعلى تدعيم دور المنظمة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين بالطرق السلمية ، طبقا لمبادىء العدالة والقانون الدولي ، أن تقدم دعمها لمشروع القرار . ان تصويتها لصالح هذا المشروع ، سيلعب دورا هاما لدفع جمهورية فييت نام الاشتراكية الى استعادة نهج طريق المنطق واستعادة مكانها في العالم المتحضر والمشاركة في ـ كما نص على ذلك الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا في فقرته الأخيرة .

« حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا ، واعادة السلم والاستقرار الى منطقة جنوب شرقي آسيا . ان ذلك سوف يمكن جميع بلدان المنطقة من أن تكرس جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ التدابير الفعالة لبناء الثقة وتعزيز التعاون الاقليمي في جميع مجالات النشاط مما سيبشر ببروز عهد جديد يسوده السلم والوئام والصداقة في جنوب شرقي آسيا »[1] .

٧٤ ـ ان وفد بلادي ليتقدم مسبقا الى جميع الدول المحبة للسلام بأخلص الشكر على هذا الدعم الذي سيظل عالقا في قلب الشعب الكمبوتشي بأسره .

٧٥ ـ **السيد نيسيبوري** (اليابان) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان بلدي كأمة آسيوية ، يشعر بالقلق والاهتمام العميقين ازاء الموقف في كمبوتشيا والذي يؤثر تأثيرا ضارا على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

٧٦ ـ ان جوهر مشكلة كمبوتشيا يكمن في حقيقة أن الشعب الكمبوتشي قد أنكر عليه حقه في تقرير المصير نتيجة للتدخل العسكري الأجنبي ، ونتيجة لذلك فان السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا قد هددا وأصيب رخاؤها واستقرارها بالخلل . ورغم أنه قد انقضى وقت طويل منذ نشب الموقف الذي يؤسف له في كمبوتشيا ، فان المشكلة مازالت دون حل . وقد احتفظت اليابان بموقفها الأساسي على الدوام وهو أن الطريق الوحيد لاستعادة السلام الدائم في كمبوتشيا وتأمين السلم والأمن في المنطقة هو السماح لشعب كمبوتشيا بأن يختار مستقبله السياسي بحرية ، دون خوف من تدخل أجنبي .

٧٧ ـ وتمشياً مع هذا الموقف الأساسي ، اشتركت اليابان في تبني

Digitized by UNOG Library

قراري الجمعية العامة ٢٢/٣٤ و٦/٣٥ اللذين تضمنا العناصر العديدة اللازمة لتسوية المشكلة ، بما في ذلك المطالبة بانسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا واعادة تأكيد حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير . وقد حددت القرارات أيضا أساسا سياسيا لايجاد تسوية سياسية ممكنة ومقبولة من المجتمع الدولي .

٧٨ ـ ان اليابان ، بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، قامت ببذل العديد من الجهود الدبلوماسية لتنفيذ هذه القرارات ، واقترحت عقد مؤتمر عالمي خاص بكمبوتشيا تشترك فيه كل الأطراف والبلدان المعنية .

٧٩ ـ اننا نشعر بسرور عظيم اذ أنه نتيجة لهذه الجهود وكذلك نتيجة لجهود الأمين العام وممثله الخاص السيد اساقي ، عقد المؤتمر العالمي المعني بكمبوتشيا في تموز/يوليه الماضي كخطوة أولى نحو ايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا ، وفقا للقرار ٦/٣٥ وبمشاركة ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد رحب وفد بلادي ترحيباً حاراً باعتماد الاعلان والقرار الصادرين عن المؤتمر بتوافق الآراء .

٨٠ ـ ان اليابان تؤمن ايمانا راسخا بأن أفضل طريقة لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا هي بداية المفاوضات بسرعة وموالاتها بقوة ، وفقا للاعلان والقرار اللذين نالا التأييد الاجماعي الساحق للمجتمع الدولي . لذلك فان وفد بلادي يحث بشدة على بدء المفاوضات في أسرع وقت ممكن بمشاركة كل الدول والأطراف المعنية ، لسحب القوات الأجنبية واجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة ، حتى يمكن تنفيذ الاعلان والقرار وتحقيق حل سياسي شامل للمشكلة في أقرب وقت ممكن .

٨١ ـ وفي هذا الخصوص ، فانه من دواعي الأسف الشديد أنه بالرغم من جهود المجتمع الدولي هذه ، فان فييت نام ، وهي احدى الأطراف المعنية ، قد قاطعت المؤتمر العالمي المعني بكمبوتشيا وما زالت ترفض الانضمام لمفاوضات لايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة . وتناشد اليابان كل البلدان والأطراف المعنية أن تشارك في المفاوضات التي تهدف الى ايجاد حل سلمي للمشكلة ، استجابة لصوت الأغلبية الساحقة للرأي العام العالمي ، الذي انعكس بوضوح في الاعلان والقرار الصادرين عن المؤتمر العالمي الخاص بكمبوتشيا .

٨٢ ـ كما ذكرت من قبل ، فان اليابان ، بالاضافة الى سائر بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، كانت تبذل الجهود الدبلوماسية لتأمين تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وقد لعبت اليابان دورا ايجابيا في المؤتمر العالمي المعني بكمبوتشيا في الصيف الماضي ، وشاركت في اللجنة المخصصة التي أنشأها ذلك المؤتمر ؛ وكذلك فانه ، من خلال مسالك أخرى ، فان اليابان تعتزم مواصلة جهودها على أمل استعادة السلام في كمبوتشيا ، في أقرب وقت ممكن .

٨٣ ـ ان الهدف الأساسي للجمعية العامة ، في مداولاتها الحالية حول مشكلة كمبوتشيا ، هو الحصول على تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء للاعلان والقرار اللذين تمت الموافقة عليهما في المؤتمر العالمي . لذلك ، فاننا نأمل في أنه ، عن طريق تكرار دعوة المجتمع الدولي الى ايجاد تسوية سلمية للنزاع ورفض للتدخل المسلح في بلد آخر ، وعن طريق تقديم اطار أساسي مرة أخرى لايجاد مثل هذه التسوية ، فان الجمعية العامة سوف تخلق مناخا عالميا يجمع البلدان المعنية حول مائدة المفاوضات . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، فان اليابان تؤيد بالكامل ، بل وشاركت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تأييد مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 .

٨٤ ـ واننا نعتقد أن مشروع القرار المذكور . وفي الوقت ذاته فاننا نناشد فييت نام بشدة أن تستجيب بطريقة ايجابية الى صوت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء كما انعكس في الاعلان والقرار الصادرين عن المؤتمر العالمي .

٨٥ ـ وفي هذا الاطار ، أود أن أؤكد من جديد الاقتراح المقدم من وزير خارجية اليابان السيد سونودا في بيانه في الدورة الحالية للجمعية العامة بأن يواصل الأمين العام بذل مساعيه الحميدة وأن يتخذ مبادرات مثل ايفاد مبعوث خاص الى البلدان المعنية حتى يمكن ايجاد تسوية سلمية للمشكلة .

٨٦ ـ ان اليابان تقدر تقديرا كبيرا أنشطة الغوث المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة لصالح اللاجئين في الهند الصينية ، بما فيهم اللاجئين من كمبوتشيا ، وتأمل أن تلعب الأمم المتحدة دورا أعظم في المستقبل . وقد أسهمنا في حدود قدراتنا في هذه الأنشطة لأسباب انسانية محضة ، وكذلك بأمل التخفيف من العبء الذي تحملته تايلاند وبلدان أخرى في جنوب شرقي آسيا .

٨٧ ـ اننا نعتقد أن أنشطة الغوث المشتركة يجب أن تستمر طالما كانت هناك حاجة الى أعمال مساعدة للغوث الطارىء وطالما يشكل اللاجئون عبئا على بلدان جنوب شرقي آسيا ، ولا سيما تايلند ، وستواصل اليابان من ناحيتها التعاون في مثل هذه الأنشطة . وبالاضافة الى ذلك من أجل حل مشكلة اللاجئين ، فانه من الأهمية القصوى والعاجلة ألا نقدم فقط مساعدات الغوث للاجئين ، ولكن يجب أيضا أن نجد الطرق الكفيلة باقتلاع جذور مشكلتهم . وفي هذا الاطار ، تناشد اليابان تلك البلدان التي يهرب منها اللاجئون أن تبذل مزيدا من الجهد للحد من خروج اللاجئين بالجملة منها .

٨٨ ـ ان مشكلة لاجئي كمبوتشيا ، مع ذلك ، ما هي الا ناحية واحدة من المشكلة متعددة النواحي في كمبوتشيا . ولذلك ، لا يمكن ايجاد حل أساسي لها ما لم نجد حل سياسيا شاملا . وانطلاقا من هذا الرأي أيضا ، فان اليابان تجدد نداءها الى فييت نام لكي تتخلى عن سعيها لايجاد حل عسكري لمشكلة كمبوتشيا ، وأن تفكر بجدية في النتائج التي أمكن التوصل اليها في المؤتمر العالمي ، وأن تشارك في المفاوضات التي تهدف الى ايجاد حل لمشكلة كمبوتشيا . وعندئذ فقط يمكن استعادة السلم والرخاء الى منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها .

٨٩ ـ **السيدة كيرك باتريك** (الولايات المتحدة الامريكية) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان غرضنا من الاجتماع هنا اليوم واضح وعادل ، وهو التمسك بحق الشعب الكمبوتشي مثل جميع الشعوب الأخرى في تقرير المصير ، واعادة الهوية السيادية والاستقلال الوطني لكمبوتشيا ، وتحقيق الاستقرار والسلم والتنمية في جنوب شرقي آسيا وهي منطقة قد عانت من الدمار والعنف والموت لحقبة طويلة .

٩٠ ـ وفي كل من دورتيها السابقتين ، فان الجمعية العامة ، بأغلبيات ساحقة ، قد وجدت ان جمهورية فييت نام الاشتراكية قد قامت بانتهاك الأحكام الأساسية للميثاق وهي : حرمة السيادة ، والاستقلال ، والسلامة الاقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم السماح باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية . وقد أكد المؤتمر الذي تم عقده في

Digitized by UNOG Library

العام الماضي بناء على طلب الجمعية العامة هذه النتائج واقترح برنامج اعادة الاستقلال لكمبوتشيا وسلامتها الاقليمية وسيادتها ، والسماح لشعب كمبوتشيا بأن يقوم باختيار حكومته بحرية .

٩١ ـ ولقد انقضى ما يقرب من ثلاثة أعوام منذ أن قامت جمهورية فييت نام الاشتراكية بتأييد وتمويل الاتحاد السوفياتي بغزو واحتلال كمبوتشيا ، وهناك حوالي مائتي ألف من القوات الفييتنامية لا تزال تحتل هذا البلد المنكوب بشدة . ان شعب كمبوتشيا الذي تعرّض لسلسلة من الفظائع ، بما فيها ثلاث عقود من الحرب والتدمير الوحشي لبول بوت ، يتحمل الآن القهر والغزو والاحتلال على أيدي أعدائه التاريخيين . ان القوات الفييتنامية والقائمين بالادارة يطأون القانون في كمبوتشيا ، وينكرون جميع حقوق الانسان على شعب الخمير المقهور . ان تغلغل فييت نام في البلاد ، هو تغلغل عميق وعريض . ان المستشارين الفييتناميين يعملون في بنوم بنه وفي المناطق الريفية ، فكل مقاطعة من مقاطعات الخمير لها مقاطعة شقيقة في فييت نام لتساعدها . كما أن جميع الوزارات بها مستشارون فييتناميون يقومون بعملية صنع القرارات النهائية . ولقد تلقى الكمبوتشيين الذين يرغبون في العمل للنظام الفييتنامي العميل أجرهم في شكل سلع من سلع الاغاثة التي يقدمها المجتمع الدولي بينما نجد أن الخمير من سكان الريف الذين لا يعملون مع هذا النظام يتركون لأنفسهم . وبطبيعة الحال ، فقد صاحب الانهيار الاقتصادي الحكومة الامبريالية والفييتناميين الدخلاء . كما أن الجسر البري غير الرسمي الذي تم انشاؤه عبر الحدود بين تايلند وكمبوتشيا رغما عن اعتراضات السلطات الفييتنامية ، قد أدى الى انقاذ نحو مليون خميري من الهلاك جوعا .

٩٢ ـ غير أنه ، بينما يعتبر شعب كمبوتشيا الضحية الرئيسية لعدوان فييت نام ، فهو ليس بالضحية الوحيدة . ان شعب فييت نام نفسه ، بل وفي الواقع جميع شعوب جنوب شرقي آسيا ، تعاني من الطغيان الذي تمارسه حكومة فييت نام . ان السعي وراء حرب غير مرغوب فيها ، قد أدى الى بؤس لا نهاية له داخل فييت نام . كما أن المغامرات الامبريالية قد أدت الى تصاعد معدل الاضطهاد واسع المدى داخل فييت نام . وكذلك ، فان المغامرات الاستعمارية قد زادت بالضرورة من المستوى المخجل للقمع داخل فييت نام . ولذا ، فانه مما لا يثير الدهشة أن نلاحظ أن آلاف الفييتناميين لا يزالون يستمرون في الهرب من بلادهم شهرا بعد آخر مخاطرين بمواجهة القراصنة والعواصف والرفض وموضحين أن السبب في هروبهم هو القمع الذي تمارسه الحكومة والسيطرة على الحياة اليومية ، وزيادة التجنيد العسكري وتردي الأحوال الاقتصادية . ومرة أخرى ، فاننا نجد أن البؤس وعدم الأمن يشيعان في المنطقة ، كما أن شعوب المناطق غير الشيوعية في جنوب شرقي آسيا ، بعد أن خرجت مؤخرا من صراع دام ثلاثين عاما ، أصبحت تواجه مستقبلا خطيرا كنتيجة لتحويل حكوماتها للموارد المطلوبة للتنمية الى تعزيز دفاعها لصدّ مزيد من التوسع الفييتنامي المحتمل .

٩٣ ـ ان عدوان فييت نام يواجهنا نحن هنا في الأمم المتحدة أيضا بتحد صارخ وخطير . فلو كان بوسع فييت نام أن تغزو وتخضع وتحتل دولة مجاورة باللجوء الى القوة الوحشية ، ولو أمكنها أن تستمتع بثمار عدوانها ، حينئذ سينكمش أمن جميع الدول الأعضاء الى حد كبير . ان العدوان يغذي العدوان ، وهذا هو الدرس العظيم والتحذير الكبير الذي استفدنا به من التاريخ . وليس من الضروري أن نذكر أن العدوان لا يصبح مقبولا بمجرد زعم من يشنونه أنهم قد تلقوا دعوة « بالدخول » عن طريق نظام لم يكن قائما ، الى أن أنشأه هؤلاء المعتدون أنفسهم . ان الأعمال التي قامت بها فييت نام ، تهدد بوضع سابقة خطيرة سوف تكون لها عواقب وخيمة ، لا سيما على البلدان الصغيرة وغير المنحازة الإعضاء في هذه الهيئة .

٩٤ ـ كيف تمكنت جمهورية فييت نام الاشتراكية من تبرير ما قامت به من أعمال ضد شعب كمبوتشيا ؟ وما هو الدفاع الذي قدمته بالنسبة لما تمارسه من تهديد ضد جيرانها في جنوب شرقي آسيا ، تلك الاهانة الموجهة للمبادىء الحيوية للنظام الدولي ، والتي أعادت تأكيدها في هذه الحالة بصفة محددة دورتان من دورات الجمعية العامة ؟ لقد أجابت ، كما يفعل الطغاة دائما ، بكذبة كبرى ، لأن الطغيان يكره الحقيقة ويعيش دائما على الاكاذيب .

٩٥ ـ ان ممثلي فييت نام قد قاموا بالرد على الرغبة الواضحة للأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في هذه المنظمة باتهام هذه الأغلبية بالتدخل في شؤون كمبوتشيا . ولقد رفضوا الدور المشروع الذي تقوم به الأمم المتحدة في السعي وراء حل لهذه المأساة الدولية ، وحاولوا أن يصوروا عدوان فييت نام على أنه بعثة للانقاذ يتم القيام بها بناء على طلب نظام هنغ سامرين . ان جهود فييت نام لتبرير غزوها واحتلالها لكمبوتشيا ، تفتقر الى الذكاء والى المصداقية ، وهي لا تؤدي إلاّ الى المزيد من الاساءة لسمعة ذلك البلد .

٩٦ ـ ان فييت نام تزعم أنها قد تصرفت بناء على طلب نظام هنغ سامرين ، وهي حجة تتسم بالغرابة لأن هذا النظام الذي دعا القوات الفييتنامية الى داخل كمبوتشيا ـ وفقا لما تقوله هانوي ـ والذي تزعم هانوي أن الأمر يستلزم اصدار اذن من هذه الحكومة لسحب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، ما هو الا مسألة اختلقها الفييتناميين الذين تتم المحافظة على سلطتهم بواسطة الأسلحة الفييتنامية ، اذ أن هذه الحكومة لم تكن حتى قائمة وقت الغزو ، كما أن الدعوة المزعومة التي يقال انها وجهت لجمهورية فييت نام الاشتراكية لا بد وأنها قد صدرت بأثر رجعي بعد أن كانت القوات الفييتنامية قد غزت كمبوتشيا واحتلتها فعلا . وفي هذه الحالة ، كما في غيرها ، فاننا نجد ان الغزو الفييتنامي لكمبوتشيا يشبه الى حد كبير غزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان ، والواقع أن الامبريالية الجديدة يمكن التعرف عليها في كل مكان بعدوانيتها وبعنفها ، واستخفافها بالحقيقة .

٩٧ ـ ان محاولة فييت نام الزعم بأنها المحررة لشعب كمبوتشيا تعتبر مسرحية مكشوفة غير محبوكة ولا يمكن ان تخدع احدا . فنحن جميعا نذكر بالتحديد ان حكومة فييت نام هذه . هي التي ساعدت نظام بول بوت على تولي السلطة في مبدأ الأمر . وجميعنا يذكر أيضا أنه في الوقت الذي كانت فيه العديد من حكوماتنا تنتقد بشدة نظام بول بوت لانتهاكاته الصارخة لحقوق الانسان كانت حكومة فييت نام هي التي وقفت بصلابة تدافع عن سجل بول بوت فيما يتعلق بحقوق الانسان . وفي هذا المحفل وفي غيره من المحافل الأخرى ، فان فييت نام قد استمرت في دفاعها عن نظام بول بوت حتى غزوها لكمبوتشيا بعد ذلك في عام ١٩٧٨ ، ولذلك فان زعم فييت نام بأن غزوها لكمبوتشيا كان بسبب انتهاكات حقوق الانسان لشعب كمبوتشيا ، تعتبر نوعا من التزييف الفاضح الكريه .

٩٨ ـ وبدلا من انقاذ شعب كمبوتشيا من الاضطهاد ، فان الفييتناميين قد اظهروا وحشية واغفالا غير انساني لمصالح هذا

Digitized by UNOG Library

الشعب . ان غزو فييت نام هو الذي تسبب في نشر المجاعة البشعة في كمبوتشيا ، وأدى الى الحاق الدمار بشعب قد عانى من قبل الكثير . ان السلطات التي فرضتها فييت نام هي التي حاولت آنذاك ان تنكر في بادىء الامر حقيقة وجود المجاعة ـ وذلك بالنسبة لهؤلاء الذين حاولة تقديم الغوث من خارج كمبوتشيا ، وبعد ذلك حاولت عرقلة الجهود التي تبذلها ، بلا فائدة ، المنظمات الدولية وغيرها من المانحين لتقديم الغوث الضروري لشعب كمبوتشيا . ان هذه السياسة القاسية قد أجبرت مئات الآلاف من شعب الخمير على الهروب من ديارهم الى تايلند أو الى مناطق الحدود . وبتدفق هؤلاء الخمير الى جيرانهم ، فان فييت نام ونظامها العميل في كمبوتشيا قد تخلت عن أهم المسؤوليات الاساسية للحكومة . ان اللاجئين الذين تركوا كمبوتشيا الى تايلند أو ذهبوا بحثا عن الأمن النسبي على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ظلوا هناك خوفا من العودة الى كمبوتشيا التي تسيطر عليها فييت نام ، وفي هذا اسطع برهان على الطبيعة الحقيقية لنوع « التحرير » الذي تدعيه فييت نام لنفسها .

٩٩ ـ انها اشادة رائعة تلك التي نقدمها للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي استطاعت أن تواجه هذا التحدي الانساني الضخم . وعندما قامت بزيارة المعسكرات على الحدود في شهر آب/أغسطس الماضي ، شعرت في ذلك الحين ـ وقد ذكرت ذلك مرارا ـ بأن العمل الرائع الذي شاهدته والذي قامت به الأمم المتحدة يجعلني فخورة بها ، وفخورة بمساهمة بلادي التي تقدمها للوكالات التي تضطلع بهذا العمل العظيم . ولذلك ، فقد شعرت بالارتياح وبصفة خاصة عندما نجد بعظيم الشرف ، أن جائزة نوبل للسلام قد منحت لمفوضية الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين . ان المفوض السامي السيد هارتلنج وهؤلاء الذين يساعدونه يستحقون بالفعل امتنان المجتمع الدولي لجهودهم نيابة عنه في تقديم العون لضحايا الحرب والطغيان الساسي .

١٠٠ ـ وباستعراض الحجج التي قدمتها هانوي لتبرير عدوانها ، فان المرء لا يستطيع الا أن يعجب لضعفها وافتقارها التام لامكانية التصديق . والواقع انه لا يمكن لاي حجج مهما كانت براعة صياغتها أن تخفي حقيقة أن حكومة فييت نام ، بتمويل وتأييد من الاتحاد السوفياتي ، قامت بغزو دولة عضو في هذه المنظمة . لقد رفضت أن تطبق القرارات المتكررة للجمعية العامة ، التي طالبتها بسحب قواتها . وقد رفضت المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الذي دعت الى عقده الجمعية العامة ، للبحث عن حل للمشكلة الكمبوتشية . لقد أساءت بذلك الى استقلالها وسلامتها بجعل نفسها أداة لتحقيق طموح الاتحاد السوفياتي في آسيا .

١٠١ ـ ان اغلبية دول العالم قد أكدت بوضوح وكررت ، انها لن تقبل عدوان فييت نام ، ولن تنساه . لقد رفضت محاولات التبرير البالية التي لجأت أليها فييت نام ، وقامت بوضع برنامج ملموس لاعادة استقلال كمبوتشيا وسلامة اراضيها وسيادتها ، وهو برنامج يسمح لشعب كمبوتشيا ان يختار حكومته . ان الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد في تموز/يوليه الماضي ، قد تناول بشكل أساسي احتياجات جميع الأطراف ، وقدم الاساس المنطقي والعملي والكامل لتسوية مشكلة كمبوتشيا عن طريق التفاوض .

١٠٢ ـ انه يطالب بانسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا تحت اشراق منظمة الأمم المتحدة ، وينص على التدابير اللازمة لضمان الأمن المشروع لجميع دول المنطقة بما فيها فييت نام . ويحتوي على ضمانات الأمن التي تضمن ان الهيئات المسلحة في كمبوتشيا لن تستطيع ان تمنع الشعب أو تعطله او تخيفه او تجبره على اي شيء فيما يتعلق بنتائج الانتخابات الحرة . انه يؤكد كذلك على الحاجة الى أن تظل كمبوتشيا المستقلة محايدة وغير منحازة . انه يدعو حكومة فييت نام الى المشاركة في عملية المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي الى حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا ، والى اعادة السلم والاستقرار لجنوب شرقي آسيا . وبالاضافة الى ذلك ، فان المؤتمر يمثل أداة مستمرة للتفاوض من أجل التوصل الى تسوية في كمبوتشيا ، بواسطة لجنته المتخصصة ومن خلال إمكانية إعادة عقد المؤتمر كلما دعت الضرورة الى ذلك .

١٠٣ ـ ان الاعلان الذي أصدره المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، قامت بصياغته دول المنطقة بالتشاور مع جميع الوفود الحاضرة وبموافقتها الاجماعية وهي دول تمثل الاغلبية الساحقة في الأمم المتحدة . ونحن نعتقد أن الجمعية العامة يتعين عليها الآن ان تعبر بشكل رسمي عن تأييدها القوي للاعلان عن طريق تصويتها على مشروع القرار الحالي . اننا ندعو حكومة فييت نام ونصيرها الاتحاد السوفياتي أن يعيا هذا النداء الملح الذي توجهه الجمعية العامة من اجل العدالة والرحمة ، وأن ينضما الى المفاوضات التي تستهدف حل المشكلة المحزنة لشعب كمبوتشيا ، وان يضعا نهاية لتهديد السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ومما لا شك فيه أن شعب كمبوتشيا وجميع الشعوب في جنوب شرقي آسيا لها كل الحق أن تتمتع بالحياة اكثر من العيش في نزاعات لا نهاية لها وفي اضطراب مستمر . ولا شك انها تستحق الجهود المطردة التي نبذلها من أجل اعادة السلم والاستقلال والأمن لاقليميها الذي مزقه الصراع .

١٠٤ ـ ان مبادىء تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وعدم الاعتداء ، التي قامت عليها المنظمة العامة ، لم تكن يوما مطلوبة بشكل رئيسي أكثر مما هي مطلوبة هنا الآن فيما يتعلق بالاحتلال المستمر لكمبوتشيا . ولذلك فان سلامة الأمم المتحدة وكذلك رخاء شعب كمبوتشيا يتعرضان للخطر في هذه المرحلة .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٠

الملاحظات

(١) انظر : تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، نيويورك (من ١٣ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١) [منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع *E.81.1.20*] ، المرفق الاول .

(٢) المرجع نفسه ، المرفق الثالث .

(٣) المرجع نفسه ، المرفق الثاني

Digitized by UNOG Library